واقع الأحزاب السياسية في المغرب وتجلياتها في ثقافة الشباب

اشرف كردلاس
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
يوسف دعي
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
المغرب

ملخص:

يسعى هذا المقال إلى إلقاء الضوء على واقع الأحزاب السياسية في السياق المغربي، من خلال رصد أدوارها ووظائفها في النسق السياسي المغربي، وفحص تجلياتها في ثقافة الشباب المغربي. ويرصد المقال، في البداية، مفهوم الحزب السياسي، الذي يعتبر من أبرز الآليات الحديثة في تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع والدولة، ويكشف وظائفه المعيارية المتمثلة في تنشئة وتمثيل وتأطير المواطنين، وتعزيز مشاركتهم المؤسساتية في السياسة. ثم تنتقل الدراسة إلى فحص واقع الأحزاب السياسية في المغرب، سياق نشأتها، وأدوارها القانونية والواقعية، ومظاهر أزمتها السياسية التي تؤثر على التمثلات الاجتماعية السائدة لدى الشباب تجاه النظام الحزبي، وعلى توجهاتهم نحو ممارسة السياسة من خارج الفضاء الحزبي. ويعتمد المقال على خلاصة بحث ميداني مع عينة من الشباب الجامعي المغربي، بالإضافة إلى نتائج دراسات ميدانية اهتمت بمكانة الأحزاب السياسية في ثقافة الشباب المغربي.

الكلمات المفاتيح: الحزب السياسي، الأزمة السياسية، الشباب.

Abstract:

This article seeks to shed light on the current state of political parties in the Moroccan context by examining their roles and functions within the Moroccan political system, as well as analyzing their manifestations in the political culture of Moroccan youth. It begins by addressing the concept of the political party as one of the most prominent modern mechanisms for regulating the relationship between the individual, society, and the state, highlighting its normative functions, notably political socialization, representation, and the mobilization of citizens, in addition to fostering their institutional participation in political life. The study then moves on to examine the reality of political parties in Morocco, focusing on the context of their emergence, their legal and practical roles, and the manifestations of their political crisis. This crisis has a significant impact on the prevailing social representations among young people regarding the party system, as well as on their orientations toward engaging in politics outside the partisan sphere. The article draws on the findings of a field study conducted with a sample of Moroccan university youth, in addition to the results of other empirical studies that have examined the status of political parties within the political culture of Moroccan youth.

Keywords: Political Party, Political Crisis, Youth Culture.

تقديم:

تعتبر الأحزاب السياسية من أبرز الآليات الديمقراطية التي تنظر علاقة المواطن بالدولة في إطار مؤسساتي وعقلاني. وهي من أهم المؤسسات التي تحتضن الفرد وتساهم في تنشئته وتكوينه السياسي وتعزيز انتماءه الفكري والايديولوجي، وعقلنة ولوج الأفراد إلى مجال السلطة السياسية. كما أنها فضاء للنقاش وتبادل الأفكار السياسية والتداول العمومي حول قضايا الدولة والمجتمع.

وتختلف وظائف وأدوار الحزب السياسي من نظام سياسي لآخر، فإذا كانت الأنظمة الديمقراطية تتيح وتمنح لهذه الآلية الديمقراطية القدرة على ولوج السلطة السياسية، وتوفر لها حرية التنافس السلمي بالأساليب الديمقراطية، فالأنظمة غير الديمقراطية تلعب فيها الأحزاب السياسية أدوراً شكلية لا ترقى إلى ممارسة الحكم والتأثير على القرارات السياسية.

وعلى الرغم من أهمية النظام الحزبي كضمانة لممارسة السياسة من مدخل مؤسساتي، وكوسيلة لنقل المطالب الاجتماعية إلى السلطة السياسية، تعاني هذه المؤسسة السياسية في المغرب من أزمة سياسية[1]، تؤثر في وظائفها وأدوارها السياسية، وهي أزمة لها محددات داخلية، مرتبطة بأساليب اشتغال الأحزاب السياسية، (ضعف الديمقراطية الداخلية، الزعامات، شخصنة السلطة، الزبونية..،) وعوامل خارجية مرتبطة بطبيعة النسق السياسي وبالتحولات المعاصرة التي تعرفها الدولة، وتعدد الفاعلين (خبراء، فاعلون اقتصاديون، تقنيون..) الذين أصبحوا يؤثرون على طبيعة السياسات العامة في الدولة المعاصرة، ويدفعونها في اتجاهات استراتيجية تتعارض مع إرادة المواطنين ومطالبهم ورهاناتهم السياسية.

لذا، تبدو أزمة الأحزاب السياسية، أزمة بنيوية ومركبة، ناتجة عن تدخل فاعلين آخرين يمارسون السياسة ويؤثرون في القرار السياسي من خارج الفضاء الحزبي والهيئات التمثيلية، التي يسعى الفرد من خلالها إلى التأثير في القرار السياسي للدولة. بالإضافة إلى ظهور فضاءات جديدة لممارسة السياسة (المجال الرقمي، التنسيقيات..)، خارج مجال الأحزاب السياسية؛ التي لم تعد التنظيم الوحيد الذي يستطيع من خلاله الفرد أن يمارس حريته السياسية، بعد اكتشاف مجالات جديدة تمنح للفرد حرية أكبر في التعبير عن أفكاره السياسية والمشاركة السياسية خارج الفضاءات التقليدية.

وهكذا، تحد هذه الأزمة من فعالية العمل الحزبي، وتقلل من مكانته في الحياة السياسية ومن مشروعية الحزب السياسي في المجتمع، وتجعل منه مجرد أداة شكلية موسمية، يظهر في لحظة الانتخابات ويختفي بعد انتهاء الموسم الانتخابي؛ وهو ما يؤثر على مكانته في التمثلات الاجتماعية؛ حيث تكشف العديد من النتائج والمؤشرات الكمية والنوعية عن ضعف الثقة السائد لدى العديد من المغاربة في المؤسسة الحزبية[2]؛ وتُشكل الاحتجاجات الأخيرة لجيل Z، أحد مظاهر الأزمة السياسية للأحزاب والهيئات التمثيلية (الحكومة، البرلمان، النقابات، الإعلام الرسمي..)، حيث تثبت هذه الظاهرة الاحتجاجية الجديدة عدم قدرة هذه المؤسسات السياسية الرسمية على تأطير المواطنين وتوفير منافذ مؤسساتية سلمية لنقل المطالب العمومية إلى أجندة النظام السياسي.

نتيجة لذلك، يسعى هذا المقال إلى تشريح وفحص واقع الأحزاب السياسية المغربية، ورصد مظاهر أزمتها السياسية وتأثير هذه الأزمة على صورتها ومكانتها في ثقافة الشباب[3] المغربي.

وستنطلق هذه الورقة العلمية من الإشكالية التالية: **كيف تؤثر أزمة الأحزاب السياسية في المغرب، على مكانتها وأدوارها في الحقل السياسي المغربي، وعلى انتشار توجهات وتمثلات سلبية لدى الشباب من الأحزاب السياسية؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية، ننطلق في هذا المقال من **فرضية أساسية** تزعم بأن: **"أزمة الأحزاب السياسية، تؤثر على أدوارها ووظائفها في النسق السياسي والاجتماعي المغربي، وتؤدي إلى هيمنة صورة سلبية للشباب تجاه الأحزاب السياسية، مما يساهم في ولوجهم إلى منافذ جديدة لممارسة السياسة، خارج الفضاء الحزبي الضيق الذي لا يلبي تطلعات الشباب وطموحاتهم السياسية".**

وسنقسم هذا المقال إلى مطلبين، سيتناول الأول مفهوم الحزبي السياسية، وواقع الأحزاب السياسية المغربية، ومظاهر أزمتها السياسية، على أن نعالج في المطلب الثاني، تمثلات عينة من الشباب الجامعي للأحزاب السياسية، ومواقفهم من أدورها في النسق السياسي المغربي.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية في المغرب: الأدوار وظروف النشأة

ارتبطت ولادة الحزب السياسي، بقيام الدولة الحديثة، ودمقرطة الأنظمة السياسية، ونشأ في سياق الفلسفة الليبرالية وشيوع مفاهيمها المركزية. وقد تعددت دلالات ومعاني الحزب السياسي من مفكر لآخر، وركزت معظم التعاريف على طابعه الجماعي الذي يهدف إلى الوصول للسلطة السياسية بوسائل دستورية وقانونية وسلمية. ويعكس تجمع مجموعة من الأفراد يحملون أفكارًا سياسية وثقافة مشتركة يسعون إلى تطبيقها في الواقع المعياري الذي يطمحون إلى تشكيله ليناسب تفكيرهم المشترك. وسيتولّى هذا المطلب كشف بعض التعاريف التي منحت للحزب السياسي، من جهة أولى، ثم كشف واقع هذا التنظيم السياسي في السياق المغربي.

الفقرة الأولى: مفهوم الحزب السياسي وأدواره المعيارية

يعود تاريخ ظهور الأحزاب السياسية حسب **موريس ديفرجيه** إلى عام 1850، حيث لم يكن أي بلد في العالم، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية يعرفه بالمعنى العصري للكلمة، مما يعني **أن الولادة، والنشأة، والتطور تمت في سياق الفلسفة الليبرالية وشيوع مفاهيمها المركزية.** لكن التطور الذي شهدته الظاهرة الحزبية أكسبها مدلولات متنوعة[4]. ويعرف **أنطوني غيدنز** الحزب السياسي باعتباره "منظمة تسعى إلى تحقيق السيطرة والوصول إلى الحُكم بطريقة قانونية شرعية عن طريق العملية الانتخابية. وهناك عدة أنواع من الأنظمة الحزبية. ويتأثر نمو الأنساق الحزبية، سواء كانت حزبا واحدًا أم ائتلافًا بين مجموعات حزبية متعددة، بطبيعة الإجراءات الانتخابية في بلد ما وفي كثير من اللدان الغربية، يتقاسم السلطة، في كثير من الأحيان، حزبان رئيسيان أو تكتلان يضمّان عددًا من الأحزاب الرئيسية تُعززها أحزاب أقل ثقلًا وأصغر حجمًا منها[5].

بينما عرّف **فيليب برو** الحزب السياسي: "كمنظمة ثابتة نسبيًا، تُعبئ دعامات بهدف المشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية"[6]. في حين عرف ماكس فيبر الحزب السياسي "كمؤسسة اجتماعية قائمة على أساس الانضمام الطوعي، بغرض توفير القدرة لقيادته من أجل تحقيق الهدف الموضوعي، والفرصة لأعضائه من أجل الوصول إلى منافع شخصية" ويشير الحزب السياسية من منظور **بنجامين كونستانت** إلى: "تجمع أفراد يؤمنون بنفس الفكر السياسي" ويقترب كلسن من هذا التعريف، ويعرف الأحزاب: "كتجمعات لأفراد يعتنقون نفس الأفكار، تهدف إلى تمكينهم من ممارسة تأثير حقيقي على إدارة الشؤون العامة" وفي رأي كارل ماركس يعتبر "الحزب تعبيرا عن مصالح طبقة اجتماعية". ومن جهة أخرى، عرفه **جيوفاني سارتوري** بأنه: "جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة"[7].

وهكذا، وبشكل عام فالأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات التي تساهم في ضمان عمل الديمقراطية في الدولة. وقد اعتبر **علال الفاسي** بأن الأحزاب السياسية من دعائم النظام الديمقراطي، والذي لا يقوم إلا بوجودها. معتبرًا بأن الأحزاب السياسية "تضع الرأي العام في قناة، أو قنوات، وتوجهه نحو طاعات معينة، يُسهل على أولي الأمر أن يعرفوا، وأن ينسقوا عملهم معها، وبمقتضى تياراتها"[8].

وجاء تعريف الأحزاب السياسية في **القانون التنظيمي المغربي للأحزاب السياسية** رقم 29.11، باعتبارها: "**تنظيم سياسي دائم، يتمتع بالشخصية الاعتبارية، يؤسس، طبقا للقانون، بمقتضى اتفاق بين أشخاص ذاتيين، يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية، يتقاسمون نفس المبادئ، ويسعون إلى تحقيق نفس الأهداف**". ويضيف القانون التنظيمي، بأن الحزب السياسي يعمل، طبقا لأحكام الفصل 7 من الدستور، على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام. كما يساهم في التعبير عن إرادة الناخبين ويشارك في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية[9]. ومن ثم، فهذا

التعريف الذي أعطاه القانون التنظيمي للأحزاب السياسية في المغرب يتشابه مع التعاريف التي قدمها علماء السياسة في الغرب، والتي أشرنا لبعضها من قبل، ولكن القانون لا يعكس بالضرورة واقع الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية، ولا يمثل واقع وأدوار الأحزاب السياسية الفعلية.

ويمكن اختزال وظيفة الأحزاب السياسية –حسب محمد ظريف– في مهمتين مركزيين "**التأطير والتمثيل**". وتجد الأحزاب السياسية المغربية صعوبات في القيام بمهمة التأطير، وينقسم التأطير إلى ثلاثة أنواع:

- ✓ **تأطير مجالي**: يرتبط بقدرة الحزب السياسي على التغطية الترابية للدولة حيث يوفر على وجوده في أغلب الدوائر.
- ✓ **تأطير تنظيمي**: يرتبط بقدرة الحزب السياسي على تقوية نظام العضوية من حيث يتوفر على وجود في أغلب الدوائر.
- ✓ **تأطير إيديولوجي وسياسي**: يرتبط بقدرة الحزب السياسي على تحديد هويته الإيديولوجية ورسم الخطة السياسية.

بينما ترتكز مهمة **التمثيل** على ثلاثة دعائم:

الوسيلة: المشاركة في الانتخابات

الأداة: تقديم المترشحين باسم الحزب

الغاية: تطبيق البرنامج السياسي للحزب[10].

وأخيرًا، وبعد كشف مفهوم الحزب السياسي وتعدد التعاريف والدلالات التي منحت لهذه الآلية الديمقراطية، والأدوار المعيارية التي يقوم بها، سننتقل في الفقرة المقبلة إلى تبيان واقع الأحزاب السياسية المغربية؛ ظروف نشأتها والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على فعالية أدوارها ووظائفها في المجتمع.

الفقرة الثانية: الأحزاب السياسية في المغرب: النشأة ومظاهر الأزمة

نشأت الأحزاب السياسية المغربية في سياق مختلف عن أسباب ظهورها في العالم الغربي، حيث أثرت ظروف الصراع مع المستعمر واسترجاع السيادة في وظائفها ومكانتها السياسية. وستتولى هذه الفقرة كشف واقع الأحزاب السياسية في السياق المغربي، وبالتحديد، سياق ظهورها، ووظائفها الفعلية والضمنية، ومظاهر الأزمة التي تؤثر على اشتغالها في المجال السياسي.

أولا: ظروف نشأة الأحزاب السياسية المغربية

أثّرت ظروف الصراع مع الاستعمار في بنية وأدوار الأحزاب السياسية المغربية، التي خلقت لأهداف مرتبطة بالدفاع عن الوحدة الوطنية وبهاجس استقلال المغرب عن السلطات الاستعمارية. لذا فنشأة الأحزاب السياسية في المغرب، لم يرتبط بظهور المؤسسات التمثيلية، كما هو الحال في أوروبا، بل ارتبط ظهورها –**حسب باريتو**– بهاجس تحقيق الاستقلال عن المستعمر[11].

وقد ظهر أول حزب سياسي مغربي ممثلا في "**كتلة العمل الوطني**" كرد فعل على إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات الفرنسية، حيث اعتبرت " الحركة الوطنية" ذلك القرار إخلالا بمقتضيات عقد الحماية الذي يجعل من المغرب دولة "محمية" تلتزم فرنسا كسلطة حامية بالقيام بعديد من الإصلاحات تروم تأهيله لاسترداد كامل سيادته، وهذا المنظور المطالب بالإصلاح، هو الذي حكم الأحزاب المغربية بين سنوات 1934 و 1942 سواء في ظل وحدة الحركة الوطنية أو في ظل انشقاقها.[12] وفي سنة 1943 أسس "أحمد بلا فريج" **حزب الاستقلال** وقد تشكل الحزب الجديد أساسا من أعضاء " الحزب الوطني" السابق، ومن رؤساء وأعضاء المجالس الإدارية لجمعيات قدماء تلاميذ مدن "الرباط وفاس

ومكناس وسلا...". وتترجم ممارسة حزب الاستقلال بين 1943 و1955 المعادلة الوطنية الجديدة المتمثلة في المطالبة بالاستقلال قبل إجراء أي إصلاح.

وتعتبر الفترة الممتدة بين 1956 و1959 فترة حاسمة على مستوى التجربة الحزبية المغربية، وسيتم خلالها الحسم في مكانة المنظومة الحزبية في النظام السياسي المغربي، وكان في المغرب قوتان لا ثالث لهما هما: قوة أحزاب الحركة الوطنية وقوة المؤسسة الملكية، ولم يكن تواجد هاتين القوتين على الساحة بشكل متكافئ، وكان كل طرف يملك تصورا لما ينبغي أن يكون عليه النظام السياسي المغربي، وبينما ركزت الأحزاب السياسية على إقامة منظومة الحزب الوحيد، كانت المؤسسة الملكية تراهن على المنظومة الحزبية التعددية[13].

وفي **التسعينات**، تشكّلت الخريطة السياسية المغربية من جناحين: **أحزاب مشاركة في الحكومة أو تساندها وأحزاب معارضة**؛ ومن الخصائص الأساسية للأحزاب الأولى أنها أحزاب نشأت داخل السلطة؛ فزعماؤها وزراء سابقون أو من كبار موظفي الدولة وقد ظهرت هذه الأحزاب إلى الوجود أثناء ممارسة قادتها للمسؤولية التنفيذية، أما الميزة الأساسية للأحزاب المعارضة، فهي أنها كلها منبثقة بشكل أو باخر من الحركة الوطنية، وتملك رأسمالا رمزيا لا يستهان به. وقد عرف المشهد الحزبي طيلة هذه الفترة تحالفت تخضع لمنطق المصلحة التي تتحدد حسب كل ظرفية على حدة، وتجعل بالتالي عدو الأمس حليف اليوم، وقد يكون عدو الغد[14].

وقد جعل هذا الواقع المؤسسة الحزبية المغربية تشتغل منذ البداية معتمدة على مبدأ "الإجماع" الذي كان يسمح ب "تخوين" كل اختلاف، وترتب عن كل ذلك اعتبار مشروعية النضال ضد المستعمر ومقاومته أساس كل "مشروعية حزبية"؛ وبتعبير آخر، تمت التضحية بالمشروعية "الديمقراطية" لفائدة المشروعية "الوطنية"؛ إن معالم هذه الثقافة الحزبية التي نظمت سلوك القيادات في فترة الحماية ظلت مستمرة في مغرب الاستقلال[15].

وهكذا، نشأت الأحزاب السياسية المغربية في ظروف مختلفة عن رهانات تأسيسها في الغرب، حيث كان الهدف الدافع لتأسيسها مرتبطًا بالدفاع عن الوحدة الوطنية، مقابل الأحزاب التي السياق الغربي، التي ارتبطت بهاجس المشاركة في ممارسة السلطة السياسية بالأساليب الديمقراطية.

ثانيًا: مظاهر أزمة الأحزاب السياسية المغربية

تعاني الأحزاب السياسية المغربية من عدة عوائق وأزمات تحدُّ من فعالية أدوارها في المشهد السياسي (كضعف الديمقراطية الداخلية وهيمنة أشخاص محددين على زعامة الأحزاب السياسية، والزبونية والاهتمام بالمصالح الضيقة، وتشابه البرامج السياسية..). كما أن ميلَ الأحزاب السياسية إلى الخضوع للزعيم المهيمن يفسِّر طابعَها الهرمي، ويوفّر أساسًا إضافيًا لانتشار الزبونية. فالحزب يلتفّ حول صورة قائده، وغالبًا ما يُضطر الزعيم إلى التوسّط بين الفصائل المتنافسة والشخصيات المتعارضة داخل الحزب[16].

وتعتبر **الزعامة السياسي** من الظواهر البارزة في المشهد الحزبي المغربي، **والتي تتجلى في هيمنة نفس** الشخصيات على قيادة الأحزاب السياسية، وتداول القيادة في دائرة ضيقة، وارتباط الحزب بشخص الزعيم أكثر من ارتباطه بالبرنامج أو الإيديولوجيا؛ مع تهميش الشباب والكفاءات الجديدة. وهي ظاهرة تساهم في عزوف العديد من الشباب عن الانتماء للأحزاب السياسية؛ مادامت منافذ الوصول إلى قيادة الحزب مغلقة، يتحكم فيها الزعيم الذي يفهم اللعبة السياسية ويستطيع أن يتكيف مع رهاناتها وقيودها.

وهكذا، ظل الشكل المؤسساتي في جل الأحزاب السياسية المغربية يتمحور حول **الزعيم** وهو ما يعني استنساخ تقاليد القبيلة والزاوية داخل مؤسسة الحزب مما يشكل أزمة حادة في اشتغال النظام الحزبي؛ إذ لا يتنحى الزعيم من موقعه إلا بالوفاة. وبالعودة إلى استقراء مسار القيادات الحزبية بالمغرب منذ الاستقلال حتى الوقت الراهن يلاحظ خلود الزعماء الحزبيين في مناصبهم، والوفاة هي الإمكانية الوحيدة التي تجعل الزعيم السياسي يفقد مركزه. وهكذا ارتبط حزب الاستقلال بعلال الفاسي، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بعبد الرحيم بوعبيد،

وحزب الشورى والاستقلال بمحمد حسن الوزاني، وحزب التقدم والاشتراكية بعلي يعته، والمعطي بوعبيد بحزب الاتحاد الدستوري، وأرسلان الجديدي بالحزب الوطني الديمقراطي[17].

وفي الآونة الأخيرة، تم إعادة انتخاب عبد الإله بنكيران (71 سنة) أميناً عاماً لحزب العدالة والتنمية المغربي لولاية جديدة في أبريل 2025 ليقود الحزب من جديد بعد تراجع انتخابي كبير، ويستمر في قيادة الأمانة العامة لولاية جديدة، وكذلك الأمر، بالنسبة لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي أعاد أعضائه انتخاب ادريس لشكر، (71 سنة،) كاتبا عاما لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لولاية رابعة في أكتوبر 2025؛ وهي مؤشرات على استمرار ظاهرة الولاء للزعيم في ثقافة الأحزاب السياسية وأعضائها، وانتشار توجهات تسعى إلى المحافظة على المصالح القائمة وإعادة إنتاج نفس الثقافة السياسية السائدة. **فالزعيم في ثقافة الأحزاب، هو الذي يفهم اللعبة السياسية أما الشباب فيفتقدون للتجربة السياسية ولا يستطيعون قيادة الحزب وضمان مصالح أعضائه المستمرة لعقود.**

ويلاحظ الباحث محمد الرضواني، أن هناك نوعا من حضور الزعامة في الأحزاب الديمقراطية الغربية، لكن المحيط السياسي والنسقين القيمي والتاريخي الذي تغلب عليه الديمقراطية، يحد من تضخيم الزعامة والشخصنة، في حين أن النسقين المجتمعي والثقافي المغربيين يزكيان الشخصانية ودعائمها القائمة على طاعة الزعيم وتقديسه، والدفاع عن الإجماع حوله؛ وبالتالي نفي كل أشكال المعارضة والجدال والاختلاف في الرأي[18]. وتجدر الإشارة إلى أن مضمون الخطب الملكية، خلال افتتاح الدورات التشريعية للبرلمان في السنوات الأخيرة، لم يخل من انتقادات متتالية لعمل الأحزاب السياسية والمنتخبين بشكل عام، بسبب استمرار ضعف تأطيرها للمواطنين وفشلها في لعب دور الوساطة السياسية[19]، وقد لاحظنا في الاحتجاجات الأخيرة، التي عرفت باسم جيل Z [20]؛ أن الأحزاب السياسية، مُهمشة، غائبة عن الساحة، ولا تستطيع أن تتواصل مع الشباب وتحد من الاحتجاجات التي انتشرت أصدائها في وسائل الإعلام الرقمية والدولية. ومن ثم، فالأحزاب السياسية المغربية، تعاني من عدة مشاكل بنيوية، وينضاف لها، مشاكل تأطيرية وتواصلية، أثرت على موقعها داخل المشهد السياسي والاجتماعي المغربي. وتقتضي المرحلة الراهنة ضرورة تحديث ثقافة الأحزاب السياسية، وإعادة بناء الثقة بينها وبين المواطن، من خلال دمقرطة أساليب اشتغالها، وتعزيز تواصلها العمومي مع المواطنين، وتمكين الشباب من قيادة الأحزاب السياسية، والمشاركة في القرارات السياسية للحزب.

وسننتقل في المطلب الثاني إلى تبيان مكانة الأحزاب السياسي في ثقافة الشباب المغربي، عبد عرض خلاصة بحث ميداني مع الشباب الجامعي، المنتمي لجامعة ابن زهر[21]، ومقارنتها بنتائج أبحاث سوسيولوجية فحصت علاقة الشباب بالأحزاب السياسية من زاوية ميدانية.

المطلب الثاني: الشباب المغربي ومكانة الأحزاب السياسية في ثقافته السياسية

سيتولّى هذا المطلب كشف مكانة الأحزاب السياسية المغربية في ثقافة عينة من الشباب الجامعي المغربي، من خلال فحص توجهاتهم المعرفية (حدود معرفتهم بالنظام الحزبي) وتمثلاتهم الاجتماعية لهذا التنظيم السياسي، والتي تكشف عن بعض الصور النمطية السائدة على الحزب السياسي في المحيط المغربي، بالإضافة إلى رصد مؤشرات الثقة والرضا بالعمل الحزبي في المجال السياسي المغربي.

الفقرة الأولى: الشباب والتوجهات المعرفية من الأحزاب السياسية

تعتبر المواقف السياسية حسب ألموند من أبرز عناصر **الثقافة السياسية** التي تتشكل من الاتجاهات[22] المعرفية والوجدانية والتقييمية، التي يحملها الأفراد نحو الموضوعات السياسية. وتشير **الاتجاهات المعرفية** حسب ألموند إلى ذلك البعد الواعي والمعرفي الذي يتشكل لدى الفرد من الكون السياسي (مدى معرفة الأفراد بالمكون الحزبي)، بينما تشير الاتجاهات العاطفية أو الوجدانية إلى مشاعر التعلق أو الرفض، والأحاسيس– المستبطنة من الأفراد تجاه الفاعلين السياسيين والمؤسسات السياسية وكل ما يدخل في دائرة السياسة (المشاعر السائدة تجاه الأحزاب السياسية، مؤشرات الثقة)، [23].

أولا: طبيعة النظام الحزبي المغربي

يحدد الدستور المغربي طبيعة النظام الحزبي المغربي، ويمنع نظام الحزب الوحيد، إذ يعتبر الفصل السابع من الدستور أن "الأحزاب السياسية...، تساهم في التعبير عن إرادة الناخبين والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس **التعددية والتناوب**، بالوسائل الديمقراطية. كما يؤكد الفصل ذاته أن: "**نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع**"، ويمنع تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان[24]. وبهدف معرفة التوجهات المعرفية لعينة من الشباب المغربي، طرحنا عليهم سؤال: ما طبيعة النظام الحزبي المغربي في نظرك؟، وقد تبين بعد تحليل البيانات الكمية أن أغلبية المبحوثين نسبيًا، أدركوا طبيعة النظام الحزبي في المغرب.

المبيان رقم 1: طبيعة النظام الحزبي المغربي

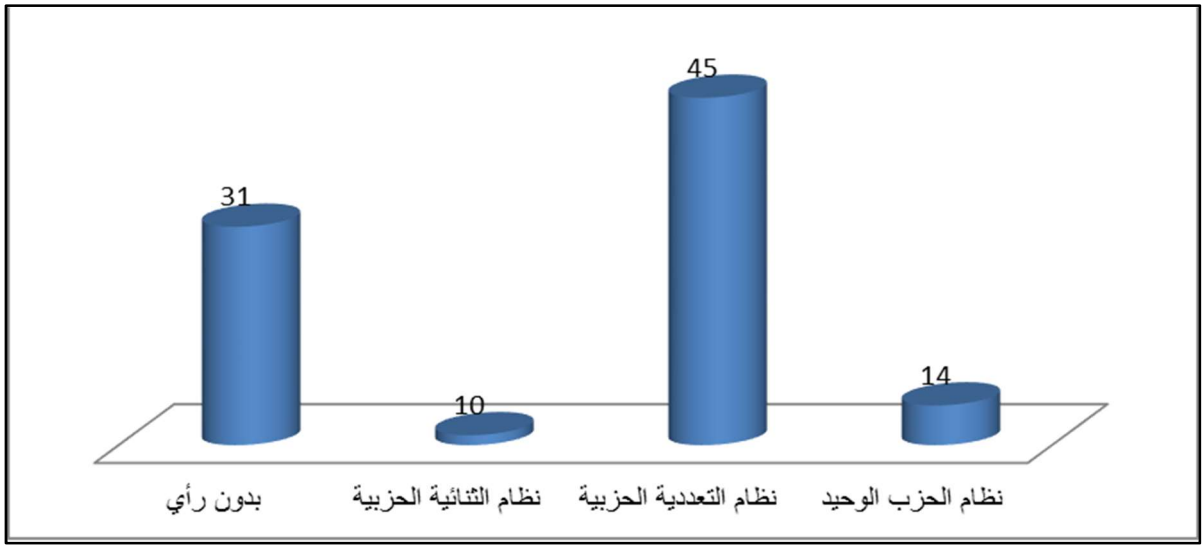

ونلاحظ من خلال الرسم البياني، بأن أغلبية أفراد العينة استطاعت أن تدرك طبيعة النظام الحزبي في المغرب، حيث اعتبر 45% من الشباب بأن النظام الحزبي في المغرب يدخل ضمن " نظام التعددية الحزبية"، مقابل نسبة 14% تعتبر بأن النظام الحزبي يدخل ضمن " نظام الحزب الوحيد"، في حين عبرت نسبة 10% عن جواب "نظام الثنائية الحزبية"، وأدلت نسبة 31% من العينة المستجوبة بجواب" بدون رأي" التي تفترض عدم معرفة المستجوبين للجواب، مما يعني عدم وجود مصادرة تامة مائة بالمئة لطبيعة النظام الحزبي بالمغرب؛ رغم أن المغرب اعتمد نظام التعددية الحزبية منذ أوائل عهد الاستقلال.

وقد يكون السبب وراء عدم معرفة أفراد العينة لطبيعة النظام الحزبي "بنسبة كبيرة" إلى كون التعددية الحزبية في المغرب لا تعكس تعددية سياسية حقيقية، ولا تمثل مختلف الآراء والتيارات الموجودة في المغرب، بل إن هناك العديد من الأحزاب السياسية التي تتماثل في برامجها وتوجهاتها، وهي موجودة إما لانعدام الديمقراطية أو بسبب الخلافات الشخصية في بعض الأحزاب، أو بسبب راهنات توظيفها في الساحة السياسية[25]. ووفقًا لنتائج الباروميتر العربي يعتقد ثلثا (68%) من المغاربة أن النظام البرلماني **متعدد الأحزاب** مناسب أو مناسب جداً للدولة. وأيّد 4 من كل 10 أشخاص النظام المحكوم بالشريعة الإسلامية بدون أحزاب أو انتخابات. وتدعم نسبة مماثلة (39 بالمئة) النظام الذي تقدم فيه حكومة قوية الاحتياجات الأساسية للناس دون السماح لهم بالمشاركة السياسية. وفي الوقت نفسه، تؤيد أقلية (23 بالمئة) الحكم السلطوي القوي دون انتخابات أو معارضة[26].

وبهدف التعمق أكثر في حدود معرفة المبحوثين بالأحزاب السياسية المغربية، طرحنا عليهم سؤالًا آخر، يتوخى معرفة مدى إدراكهم لعدد الأحزاب السياسية. وقد تبين بأن الأغلبية لم تستطع مصادرة عدد الأحزاب السياسية المغربي كما هو واضح في الأسفل.

المبيان رقم 2: عدد الأحزاب السياسية

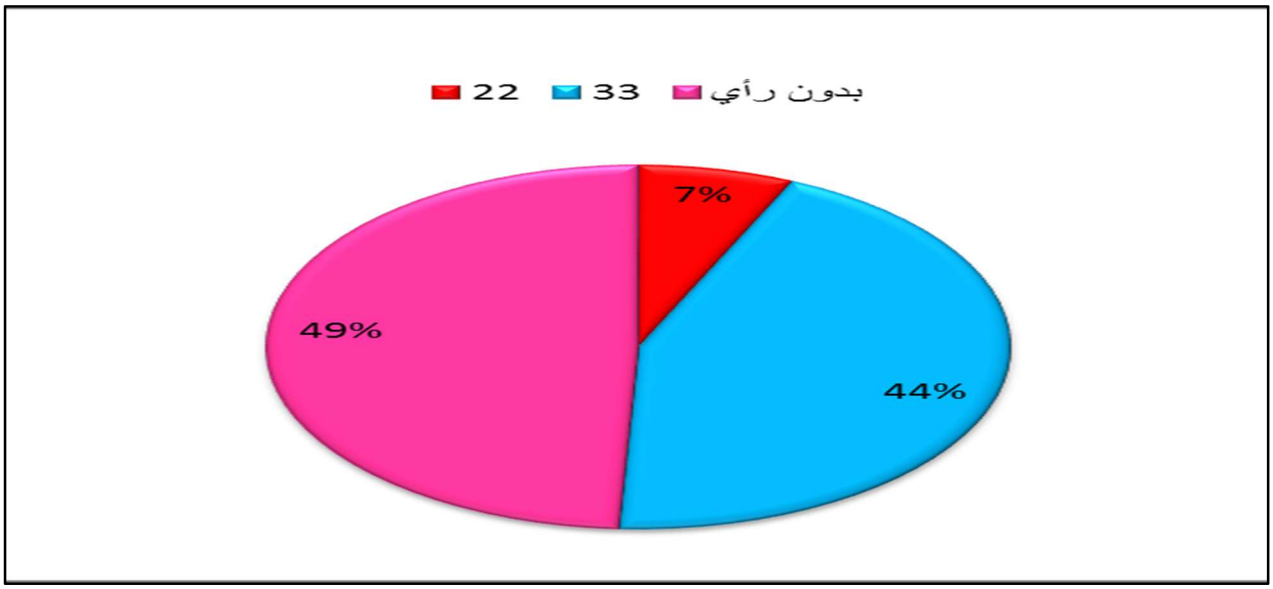

ويتضح من الرسم البياني، أن أغلبية العينة المستجوبة لم تستطع مصادرة عدد الأحزاب السياسية المغربية، بحيث أجابت نسبة 49% بجواب "بدون رأي"، بينما استطاعت نسبة 44% من الشباب معرفة عدد الأحزاب السياسية، واعتبرت نسبة 7% بأن عدد الأحزاب السياسية هي 22 حزبا. مما يعكس عدم معرفة معظم أفراد العينة لعدد الأحزاب السياسية. لأن جواب "بدون رأي" يحيل عادة على عدم معرفة الجواب، وإذا أضفنا لها النسبة التي أجابت جوابا خاطئ، سنخلص إلى كون نسبة (56%) من المستجوبين لا يدركون عدد الأحزاب السياسية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بالعدد الكبير من الأحزاب السياسية الموجود في الساحة السياسية، فمنذ الاستقلال إلى الآن، عرف المغرب إنشاء عدد كبير من الأحزاب، سواء عن طريق انشقاقها عن الحزب الأم أو إنشاء أحزاب جديدة، إلى حد أن أحد المهتمين بالشأن السياسي كتب قائلا بخصوص ذلك: " إن كل من يعنى بالتطور السياسي والدستوري بالمغرب سيستغرب من كون بلادنا كلما كانت على موعد مع الانتخابات العامة إلا وأعلن بها عن "تأسيس حزب جديد". ويسمي البعض هذه الظاهرة بالتفريخ السياسي. وقد سبق أن توصلت أحد الدراسات إلى نفس هذه الخلاصة، فخلال البحث الميداني الذي أجري في مدينة مراكش حول" التمثلات الاجتماعية للسياسة في المغرب" حاول الباحث قياس مدى إدراك المشهد الحزبي المغربي، وخلص إلى كون العينة لم تستطع معرفة المشهد الحزبي برمته، فمن بين أزيد من ثلاثين حزبا لم يأت الذكر سوى على 19 حزب، وكان حزب الاستقلال الأكثر ترددا، يليه حزب الاتحاد الاشتراكي، ثم حزب العدالة والتنمية.(27) وفي دراسة ميدانية أخرى حول (صورة الأحزاب السياسية لدى الرأي العام المغربي) توصل الباحث إلى نفس النتيجة، فنسبة 5% من العينة المستجوبة هي التي استطاعت مصادرة العدد الحقيقي للأحزاب السياسية بالمغرب، في حين لم تتمكن 55% من أفراد العينة من الإجابة[28].

وقد ترتبط هذه النتيجة التي توصلنا لها بواقع النظام الحزبي المغربي، الذي وإن كان يتميز بالتعددية الحزبية، فذلك لا يعني وجود تعددية سياسية، وبرامج سياسية مختلفة وأهداف أيديولوجية متباينة. وسننتقل في الفقرة المقبلة إلى رصد التوجهات العاطفية للشباب تجاه الأحزاب السياسية.

الفقرة الثانية: الأحزاب السياسية المغربية في تمثلات الشباب

سنبدأ هذه الفقرة برصد تمثلات الشباب الجامعي، موضوع العينة، للأحزاب السياسية؛ حيث تساعد نظرية التمثلات الاجتماعية في تعزيز فهم مكانة الأحزاب السياسية في الثقافة السياسية للشباب. وقد أشار Serge Moscovici, وباحثون آخرون، بأن **الثقافة، يمكن النظر لها كدلالة على شبكة واسعة من التمثلات** التي تُحمل معًا ككل منظم من قبل الجماعة. وبهذا المعنى، يُنظر إلى التمثلات كأنماط ثقافية

خاصة[29]. وسننتقل بعد ذلك إلى تبيان التوجهات المعرفية (حدود وعي الشباب ومعرفته بالنظام الحزبي المغربي)، والتوجهات العاطفية والتقييمية تجاه الأحزاب السياسية (مؤشرات الثقة والرض بالعمل الحزبي).

أولا: تمثلات الشباب للأحزاب السياسية

تتألف التمثلات الاجتماعية حسب Willem Doise من مجموعة من "**الآراء والمواقف والأحكام المسبقة**"، وهي مبادئ تنظيمية متنوعة في طبيعتها، ولا تتكون بالضرورة من معتقدات مشتركة بين الجميع؛ فقد تقود إلى مواقف فردية مختلفة أو حتى متعارضة تجاه نقاط مرجعية مشتركة[30]. وتتوخّى نظرية التمثلات الاجتماعية دراسة الكيفية التي يفكر بها الناس العاديون بشكل يومي، وكشف المعنى الذي يُنتج الإدراك المشترك للأشياء؛ وينتج الروابط الاجتماعية التي تُوحِّد المجتمعات[31].

ومن نافلة القول، بأن التمثلات السلبية التي يحملها الأفراد تجاه الأحزاب السياسية تؤثر على آليات اشتغالها، خاصة على مستوى الانتماء الحزبي، حيث يتجنب العديد من الأفراد الانخراط في الأحزاب السياسية نظرا للصورة السلبية المنتشرة في الوسط الاجتماعي على الأحزاب السياسية، فديناميكية النظام السياسي تُقاس عادة بمدى مشاركة الأفراد في الأنشطة السياسية العامة، والتي تكون بوسائل، أولها، بل أوسعها، هي الأحزاب السياسية، وتتميز الأنشطة التي يقوم بها الأفراد الحزبيون من الأنشطة التي يمارسها غيرهم باستمراريتها النسبية، بسبب استمرارية الحزب الذي ينتمون إليه نفسه[32].

وبهدف استكشاف مكانة الأحزاب السياسية في تمثلات الشباب طرحنا عليهم مجموعة من الأفكار النمطية السائدة، التي تم استخلاصها الدراسات الميدانية السابقة. وقد تبين بعد تحليل البيانات، بأن أغلبية المبحوثين يحملون تمثلات سلبية تجاه الأحزاب السياسية، كما هو واضح في المبيان في الأسفل.

المبيان رقم 03: تمثل الأحزاب السياسية

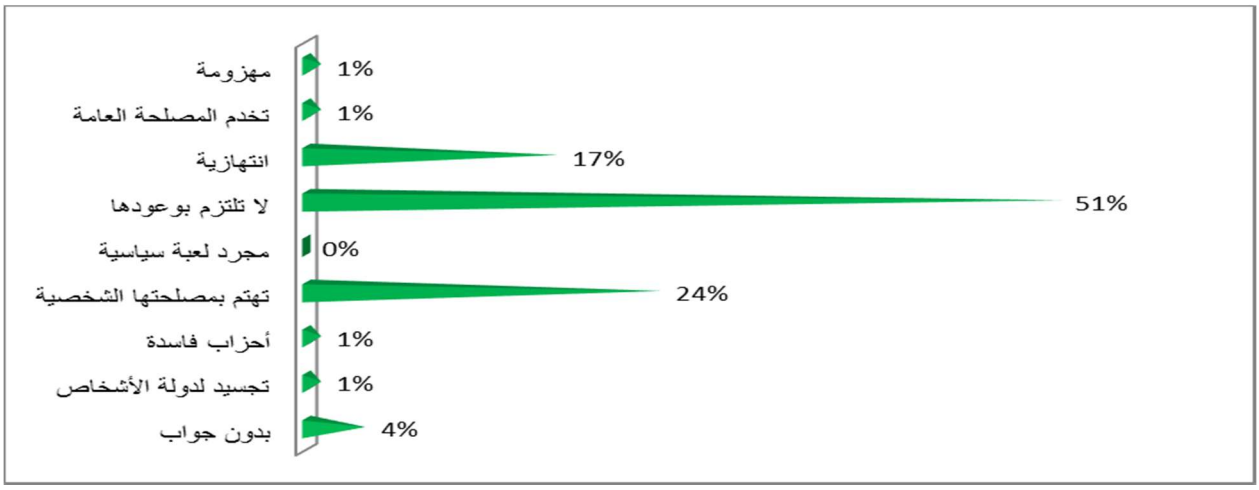

وهكذا، يتبين من خلال الرسم البياني، بأن العينة المستجوبة، تمتلك صورة سلبية عن الأحزاب السياسية، فمعظم المستجوبين يعتبرونها أحزاب لا تلتزم بوعودها بنسبة 51%، وتهتم فقط بمصلحتها الشخصية بنسبة 24%، وتعتمد على الانتهازية بنسبة 17%. مما يدل على أن النسبة العظمى من المستجوبين تنظر إلى الأحزاب السياسي نظرة سلبية وتحمل مواقف سياسية اتجاهها، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة فقدان الثقة في المؤسسة الحزبية، وتفشي مشاعر سلبية تجاه واقع الأحزاب السياسية، وهي نفس الخلاصة التي وصل إليها الباحث –عمر السويني– في دراسته الميدانية "حول الثقافة السياسية للطبقات الوسطى بالمغرب" التي بينت بأن نسبة 43% من أفراد عينته تختزل دور الأحزاب السياسية المغربية في السعي نحو خدمة مصالح أعضائها، مفسرا هذا الوضع بارتفاع فقدان الثقة لدى الأفراد في دور الأحزاب السياسية المغربية، والتي تتضح أيضا من خلال النسبة الساحقة من غير المتحزبين (92.04%) في نتائج دراسته، مما يعكس واقع الأزمة التي تعرفها الأحزاب السياسية في

المغرب في الجانب المتعلق بمشروعيتها السياسية[33]. وتتوافق هذه النتيجة مع التشخيص الذي قام به **المهدي المنجرة** منذ نحو عقد ونصف العقد من الزمن؛ والذي انتُقد من مسؤولي الأحزاب السياسية على جرأته "المفرطة" في تشخيص وضع العمل السياسي، بقوله: " **إن جميع الأحزاب في المغرب والتيارات السياسية لن تتجاوز نسبة 20 في المئة إذا ما أُنجِز استطلاع للرأي حول مصداقيتها. أي أن هذه الفئة، أصبحت لا تمثل أي شيء وضاعت مصداقيتها. ويضيف: " 80 في المئة من الشباب الذين تقلّ أعمارهم عن 25 سنة، لم يهتموا بأي حزب، ليس لأنهم لا يريدون السياسة، وإنما لكونهم لا يهتمون بالسياسة، كما تؤطرها الأحزاب الموجودة الآن**[34]. وقد كشف الباحث عبد القادر بوطالب، بأن انحسار انتماء الشباب إلى الأحزاب السياسية في المجتمع المغربي تجد تفسيرها في التمثلات السلبية التي اقترنت بهذه الأحزاب[35].

وتقترب هذه النتيجة، مع ما توصل له الباحث عبد القادر بوطالب بكون الأحزاب السياسية المغربية تظهر في التمثلات الاجتماعية للشباب المغربي بوصفها وسيلة لتحقيق بعض المكاسب والغايات المادية، التي ما إن تتحقق أو يحدث العكس تنتهي وتختفي كل روابط الشباب بالأحزاب السياسة. فالانتساب إلى الأحزاب يظهر بوصفه موضوعًا قابلًا للمبادلة والتبادل. فمقابل انخراط ظرفي ومحدود، يحصل الشباب على وعود بتحقيق بعض المكاسب المادية، أو أنهم ينخرطون وفي نياتهم تحقيق هذه المكاسب، كالتمتع ببعض التسهيلات التي تسمح بالحصول على منصب عمل أو التسجيل في الماجستر أو الدكتوراه.[36]

ونتيجة لذلك، فانتشار التمثلات السلبية تجاه الأحزاب السياسية، غالبا ما يدفع الشباب إلى البحث عن منافذ جديدة لممارسة السياسة، والتعبير عن حريتهم السياسية من خارج الفضاء الحزبي وهو ما يحد من تمكينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة السياسية من زاوية مؤسساتية.

ثانيا: مؤشرات الثقة والرضا بالحزب السياسي

كما سبق بيانه، فالاتجاهات الوجدانية والتقييمية للأفراد هي أحد أهم جوانب المواقف السياسية، وهي ترتبط بالمشاعر والأحاسيس والأحكام التي تربط الفرد بالسياسة، وهي سمات نفسية، وتشكل درجة الثقة (التي تعبر عادة عن مشاعر التعلق أو الالتزام أو الرفض أو الرضا أو عدم الرضا) أحد أبعادها الأساسية.

وتختلف الثقافة السياسية حسب Sidney Verba حسب أنماط الثقة وعدم الثقة التي تربط الأفراد بالمؤسسات السياسية، والتي يؤثر غيابها في عمل المؤسسات ويعرقل التنمية الوطنية. في حين، يجسد البعد التقييمي الاتجاه المرتبط بأحكام القيمة، كالحكم الأخلاقي للأفراد نحو نظامهم السياسي (نظام ديمقراطي، غير ديمقراطي، جيد، غير جيد) ويدخل هذا الجانب في إطار تقييم الأفراد وأحكامهم الشخصية اتجاه السياسة.[37] وتعتبر **مشاعر عدم الثقة** – حسب رحمة بورقية– في السياسة إحدى الخصائص المميزة للبلدان النامية[38].

ومن ثم، وبهدف قياس حدود ثقة الشباب بالمكون الحزبي، طرحنا عليها سؤالاً مباشرًا، يتجلى في الآتي: هل تثق في الأحزاب السياسية المغربية؟، فكانت النتيجة أن معظم الشباب الجامعي، موضوع العينة يفقد ثقته في الأحزاب السياسية، كما هو واضح في الأسفل.

المبيان رقم 04: توجهات الثقة في الأحزاب السياسية

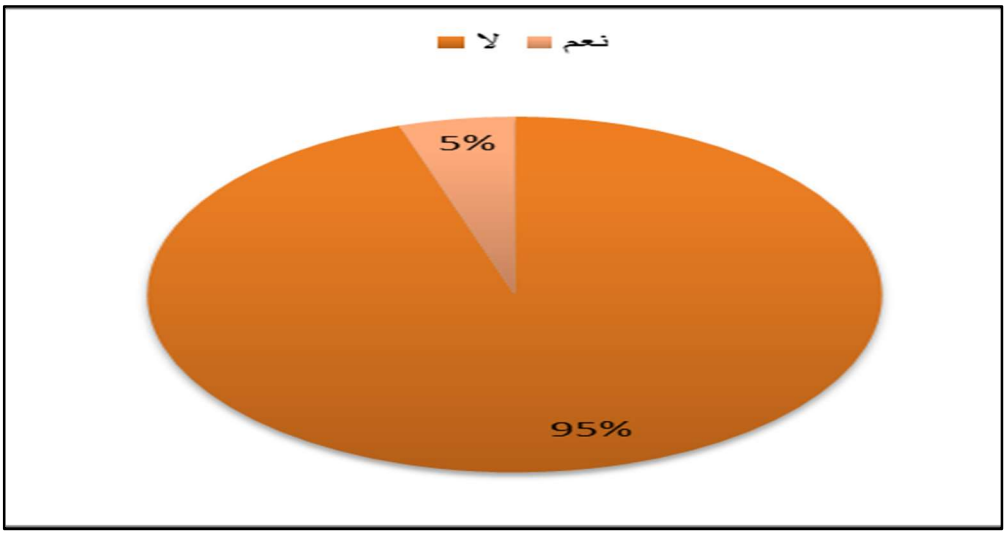

ويلاحظ من خلال الرسم البياني، بأن النسبة العظمى من أفراد العينة المستجوبة لا تثق في الأحزاب السياسية، بمعدل 95%، مقابل نسبة 5% التي تثق في الأحزاب السياسية، وهي نسبة كبيرة جدا، تبين بأن الأحزاب السياسية لا تحظى بثقة الشباب الجامعي.

ويعتبر مؤشر غياب الثقة في الأحزاب السياسية من النتائج التي تثبتها عدة أبحاث ميدانية في المغرب. وعلى سبيل المثال، وجد مؤشر "الثقة وجودة المؤسسات" الذي أعدّه المعهد المغربي لتحليل السياسات في عام 2019، من كون 69% من المغاربة لا يثقون بالأحزاب السياسية كلها، و25% فقط ممن يثقون بالنقابات العمالية، مقابل تدني الثقة بالحكومة التي وصلت إلى نحو 23 في المئة[39].

وقد وجد الباحث عبد القادر بوطالب أن انعدام الثقة وغياب الصدقية هي القاسم المشترك الذي يحدد صورة الحزب في أذهان الشباب، فهم يتصورون الحزب إطارًا يسمح بتجميع المصالح والدفاع عنها. ومن ثمّ، يعدّون كل أفعال زعماء الأحزاب السياسية وسلوكياتهم مندرجة في إطار مناورات مدروسة، الغاية منها تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح المقربين منهم. وتوصل أيضًا، بأن معظم الشباب المستجيبين يشككون في جدوى المشاركة السياسية التي تتم من خلال المؤسسات السياسية الرسمية، ويعدّون الانخراط في الأحزاب السياسية غير مؤثر على الإطلاق، ولا يمكن أن يكون حاسمًا في إحداث التغيير في السياسة والمجتمع[40].

وتتطابق هذه النتيجة أيضًا مع ما توصلت له الباحثة **مونيا بناني الشرايبي**، سابقًا، في كتابها Soumis et rebelles les jeunes au Maroc التي وجدت بأن أغلبية المغاربة يشككون في نظام الأحزاب السياسية (إضافة إلى مؤسسة البرلمان والنقابات) ويعتبرون بأن هذه المؤسسات لا تسعى سوى إلى خدمة مصالحها الخاصة[41].

ويؤثر انعدام ثقة الشباب في الأحزاب السياسية على تنامي عزوفهم عن المشاركة الانتخابية؛ وإذا كانت نسبة كبيرة من الشباب في الدول الديمقراطية الحديثة تعزف عن المشاركة في العمليات الانتخابية بسبب ثقتها الزائدة في مشروعية النظم السياسية، فإن الشباب الرافض للمشاركة الانتخابية في المغرب، يعود إلى فقدان الثقة في الأحزاب السياسية والنخب السياسية[42]. وتتطابق هذه النتيجة مع خلاصة الباحث عبد القادر بوطالب الذي وجد بأن الأحكام التي يصدرها الشباب حول زعماء الأحزاب السياسية المغربية تتسم **بالسلبية**؛ فهم لا يمتلكون زمام المبادرة، ولا يمكنهم أن يفعلوا إلا ما يؤمرون به. ومن ثم فالشباب المستجيبين **غير راضين عن زعماء هذه الأحزاب**، ويرون أن ما يقومون به هؤلاء الزعماء لا يؤدي إلى نتائج ملموسة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ مما يعني أنه لا يمكن التعويل عليهم في إحداث التغيير بالنسبة إلى أوضاعهم بصفتهم شبابًا، ويعني أيضًا أنهم ليسوا على استعداد للانخراط في أحزاب يقودها زعماء على هذه الشاكلة.[43]

وبمكن تفسير هذا الوضع، بالعوامل التي تحدثنا عن سلفًا، والمرتبطة بأزمة الأحزاب السياسية التي تجعلها تبتعد عن اهتمام وثقة الشباب. بالإضافة إلى غياب هذا المكون السياسي عن الجامعات المغربية، وعدم تأطير الشباب الجامعي واستقطابه في أجندتها.

وكثيرا ما ينعكس ضعف الثقة في الأحزاب السياسية في تنامي عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، وحسب الباحث محمد المساوي، فمبررات العزوف تختلف من دولة إلى أخرى، فإذا كانت هناك نسبة كبيرة من الشباب في الدول الديمقراطية الحديثة تعزف عن المشاركة في العمليات الانتخابية بسبب ثقتها الزائدة في مشروعية النظم السياسية، فإن الشباب الرافض للمشاركة الانتخابية في المغرب، يعود إلى فقدان الثقة في الأحزاب السياسية والنخب السياسية[44].

وهكذا، تطرح المواقف السياسية السلبية لأفراد العينة نحو الأحزاب السياسية، على كل الهيئات السياسية وكل المشتغلين بالشأن العام ضرورة إعادة الاعتبار للأخلاق في العمل السياسي وإعادة تخليق السياسة، وتدعو حسب –محمد سبيلا– إلى ضرورة رفع هذا الشعار كشعار استراتيجي في الممارسة السياسية، وذلك من أجل تحسين صورة الفاعل الساسي في الوعي الشعبي. وهو ما يتطلب ترشيد الأداء السياسي في المغرب، وتطهيره من الشوائب التي علقت به، وإنقاذ الممارسة السياسية من الصورة القاتمة التي ارتبطت بها في أذهان الناس في العقود الأخيرة[45].

خاتمة:

نختم بأن الأحزاب السياسية المغربية تعاني من أزمة بنيوية، تأثر على وظيفتها وعملها في النسق السياسي المغربي. حيث تعرف ثقافة سياسية، تتسم بتفضيل الزعيم السياسي، الشيخ الذي يفقه اللعب السياسي، ويستطيع أن يضمن استمرار مصالح أعضاء الحزب السياسي واستمرار غنائمهم ومكاسبهم السياسية والاجتماعية. بينما يستمر تهميش الشباب عن قيادة الأحزاب السياسية. وهي الأزمة التي تؤثر على النظام السياسي ككل، وعلى وظائف الوساطة التي تناط في الأنظمة الديمقراطية للأحزاب السياسية، والتي يستطيع من خلالها النظام السياسي على التفاعل العقلاني والسلمي مع المطالب التي تأتي من بيئته الداخلية. فالشباب اليوم، فاعل أساسي في السياسة، يفهم واقعها وحيثياتها، ويمتلك وعيًا سياسيًا، لكنه يُفضل ممارسة السياسة والتفاعل مع قضايا الشأن العام من خارج الفضاء الحزبي، المغلق والذي يفتقد الثقة في ثقافة الشباب. وقد أضحى الفضاء الرقمي، مجالًا ديمقراطيًا للتعبير السياسي والتداول في المشاكل الاجتماعية وطموحات الشباب، وهو ما أدى إلى بروز ظواهر احتجاجية جديدة، كظاهرة احتجاجات جيل Z في المدن المغربية، التي نشأت في الفضاء الرقمي، وطالبت بالإصلاح السياسي والاجتماعي، من خارج الفضاء الحزبي. ونخلص من هذه التحولات، أن الحزب السياسي المغربي يحتاج إلى إعادة النظر في آليات اشتغاله، وتحديث ثقافته السياسية بشكل يؤدي إلى استقطاب الشباب وتمكينه من قيادة الأحزاب السياسية بما ينسجم مع طموحاته واهتماماته الجديدة، ورهاناته التي تختلف عن رهانات الشيوخ والزعماء، الذين ينتمون إلى أجيال سابقة، ويسعون إلى إعادة إنتاج ظروفها السياسية؛ التي لم تعد تناسب مقاس ثقافة الشباب الجديدة والرقمية.

الهوامش:

[1] يحيل مفهوم الأزمة السياسية حسب فيليب برو إلى تصدع انسجام الحكومة في النظام التمثيلي، ومن جهة ثانية إلى زعزعة استقرار الضوابط الروتينية الخاصة بنظام أو منظومة سياسية، بفعل التنافسات التي يمكن التحكم بها. أنظر: (فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عبر صاصيلا، ط1، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص 568.)

[2]أنظر نتائج "مؤشر الثقة وجودة المؤسسات: نتائج أولية"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 3/12/2019 شوهد في تاريخ 01-12-2025. في: https://mipa.institute/?p=7118&lang=ar الذي يكشف عن تراجع ثقة المغاربة في الأحزاب السياسية.

[3]توجد تعاريف عديدة لمصطلح الشباب، اختلفت من حقل معرفي لآخر، وهو مصطلح يشير حسب **مصطفى حجازي** إلى "تلك الكتلة الحرجة التي تحمل أهم فرص نماء المجتمع وصناعة مستقبله، كما أنهم في الآن عينه يشكلون التحدي الكبير في عملية تأطيرهم وإدماجهم في مسارات الحياة الاجتماعية والوطنية والإنتاجية: (أنظر: مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، (المغرب: لمركز الثقافي العربي، 2005)، ص 210.).

[4]– احمد المالكي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ط1، (مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، 2001)، ص 215.

[5]أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مؤسسة ترجمان، ط4، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2005)، ص 482.

[6]فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عبر صاصيلا، ط1، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص 578.

[7]– صلاح بشري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، (الرباط، المعارف الجديدة، 2014)، ص 188.

[8]علال الفاسي، الحرية، ط2، (الدار البيضاء، منشورات مؤسسة علال الفاسي، 2013)، ص 89.

[9]المادة الثانية من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

[10]محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة الى سياق التوافق، (الدار البيضاء، مطبعة النجاح، الجديدة، 2001). ص11.

[11] Parejo, M.a A., 1999. Genesis del sistema de partidos poli´ticos en Marruecos. Revista internacional de sociologı´a, 23, p.145.

[12]د. محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق، مرجع سابق، ص 22

[13]نفس المرجع، ص 73.

[14]سعيد نكاوي، المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والإنشقاق، ط1، (الرباط: دار نشر المعرفة، 2003)، ص 59.

[15]محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة الى سياق التوافق، مرجع سابق، ص 6.

[16] James Liddell, Notables, clientelism and the politics of change in Morocco, The Journal of North African Studies, (2010), p. 317.

[17]سعيد نكاوي، المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والإنشقاق، مرجع سابق، ص 44.

[18]محمد الرضواني، الحداثة السياسية في المغرب إشكالية وتجربة، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، ط2، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2020، ص 58.

[19]أنظر: خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2025 . 2026.

[20] يقسم علماء الاجتماع الأجيال التي عاشت في هذه الفترة ثلاثة أقسام: "الجيل إكس"(Generation X) ، وفيه مختلف الافراد الذين وُلدوا بين فترة الستينات والثمانينات من القرن العشرين؛ و"الجيل واي" (Generation Y)، وهم من ولدوا في الفترة 1980-1995؛ و"الجيل زيد" (Generation Z) أو " جيل الألفية" Millennials، ويندرج فيه كل من وُلدوا في سنة 1995 وما بعدها، وتتمايز هذه الأجيال فيما بينها عبر العديد من الخصائص، مثل نوعية الحاجيات الأساسية التي تتباين من جيل لآخر، ثم طبيعة القيم الموجهة لمعايير السلوك الخاص بكل جيل، عطفًا على شكل العمل الذي يزيد تعقيدًا من جيل إلى آخر، ثم في الأخير طبيعة التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها أفراد كلّ جيل ونمطها، أنظر:

Marie Boeton, «lLa génération Y, une classe d'àge façonnée par le net », Etudes, vol , 419, no. 7-8 (2013), pp. 31-34.

[21]تكونت عينة الدراسة من مجموعة من الشباب الجامعي في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة ابن زهر بأكادير– تم اختبارهم عبر طريقة الاختيار الطبقي العشوائي،[21] ومن خلال الاعتماد على المنهج الكمي والكيفي.

[22] يعرف الاتجاه كنزوع في الفرد للإدراك والتفسير والفعل بخصوص موضوع معين بطرائق خاصة، وهي أحد الوحدات التحليلية لعلم النفس الاجتماعي.

[23]Gabriel Almond et Bingham Powell, Jr, Analyse Comparée Des Systèmes Politiques, (Paris : une théorie Nouvelle, 1972), p. 39.

[24]أنظر الفصل 7 من دستور 2011.

(25) عبد الرحيم نافع، صورة الأحزاب السياسية المغربية لدى الرأي العام المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية 2001-2002، ص 111.

[26] تقرير استطلاعات الرأي العام، المغرب: الباروميتر العربي-الدورة الثامنة، 2024، ص 18.

(27) محمد المساعدي، التمثلات الاجتماعية للسياسة في المغرب – دراسة ميدانية بمراكش، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة القاضي عياض، 2013-2014).ص 163.

(28) عبد الرحيم نافع، صورة الأحزاب السياسية المغربية لدى الرأي العام المغربي، مرجع سابق، ص 118.

[29] Segre Moscovici, Sandra Jovchelovitch and Brady Wagoner, Development as a Social Process Contributions of Gerard Duveen, (New York, Routledge Taylor and Francis Group, 2013), p. 98.

[30] Willem Doise, et al. Analysis of Social Represenation, Translated by Julian Kaneko, Harvester, (England, European Monographs In Social Psychology, 1993), p.4-6.

[31] Ivana Markova,The making of the Theory of Social Representation, Cadernos de Pesquisa, v. 47, no. 163 (2017), p. 161.

[32]- صلاح بشري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص 215.

(33) عمر السويني، مساهمة في دراسة الثقافة السياسية للطبقات الوسطى بالمغرب، إقليم سطات أنموذجا، (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض، السنة الجامعية 2013-2014)، ص 213.

[34]الحبيب استاتي زين الدين، الأحزاب السياسية في المغرب ومأزق التوترات الاجتماعية الجديدة، مجلة سياسات عربية، العدد 46، (سبتمبر 2020)، ص 64.

[35]عبد القادر بوطالب، الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي، سياسات عربية، العدد 38، مايو 2019 ص 64.

[36]نفس المرجع، ص 72.

(37) Gabriel Almond et Bingham Powell, Jr, Analyse Comparée Des Systèmes Politiques une théorie Nouvelle, Op.cite, p. 40

(38) Rahma BourQia, Culture Politique au Maroc, (Paris: L'harmattan, 2011), p. 125.

[39]مؤشر الثقة وجودة المؤسسات: نتائج أولية"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 3/12/2019 شوهد في تاريخ 01-12-2025. في: https://mipa.institute/?p=7118&lang=ar

[40]عبد القادر بوطالب، الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي، مرجع سابق، ص 72.

[41] Mounia Bennani Chraibi, Soumis et rebelles les jeunes au Maroc, préface rémy leveau (Paris, le Frennec, 1994). p. 205.

[43]عبد القادر بوطالب، الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي، مرجع سابق، ص 72.

[44]محمد المساوي، المشهد السياسي المغربي بعد دستور 2011 الثابت والمتحول، ط1، (اكادير، دار النشر SO-ME Print ، 2024)، ص 234.

[45] محمد سبيلا، للسياسة، بالسياسة – في التشريح السياسي، (الرباط: أفريقيا الشرق، 2010)، ص 14.